على سلف دائم فالمشروطة العامة فرجه لتصادقهما في مادة المشروطة
الخاصة وصدق المشروطة العامة بدونها في مادة الضرورة الذاتية ضرورة
بدون المشروطة العامة اذا كان الدوام بحسب الوصف فغير ضروري وخص
في العرفية العامة لان المقيد اخص من المطلق وكذا في الباقيين لانهما اعم
في العرفية العامة واعلم ان وصف الموضوع في المشروطة والعرفية الخاصتين
يجب ان يكون وصفا مفارقا لذات الموضوع فانه لو كان دائما له
ووصف المحمول دائم بدوام وصف الموضوع كان وصف المحمول دائما
لذات الموضوع وقد كان لازما بحسب الذات هذا خلف **قال** الثالثة
الوجودية اللاضرورية **اقول** الوجودية اللاضرورية هي المطلقة العامة
مع قيد اللاضرورية بحسب الذات وانما قيد اللاضرورة بحسب الذات وان لم يكن
تقييد المطلقة العامة باللاضرورة بحسب الوصف لانهم لم يعتبروا هذا التركيب
ولم يتعرفوا احكامه فهي ان كانت موجبة كقولنا كل ان ضاحك
بالفعل لا بالضرورة فتركيبها في موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة
اما الموجبة المطلقة فهي الجزء الاول واما السالبة الممكنة اي قولنا لا شيء
الانسان بضاحك بالامكان العام فهي معنى اللاضرورة كان الايجاب

لذا لم يكن

بالمنافات في الصدق لا عدم الاجتماع في الوجود واما ان
الشيخ اثبت بين الواحد والكثير منع الجمع فهو لبس بين مفهومي
الواحد والكثير بل بين هذا واحدا وهذا كثيرا فان القضية الكلية
اما ان يكون هذا واحدا واما ان يكون هذا كثيرا مانعة الجمع لامتناع
اجتماع جزئيها على الصدق فقد بان ان الاشكال انما نشأ
من سوء الفهم وقلة التدبر **قال** وكل واحدة من هذه الثلث اما عنادية
او تفاقية كما ان المتصلة اما لزومية او اتفاقية فبينة العناد
والاتفاق الى المنفصلات بتبع بينة اللزوم والاتفاق الى المتصلات
اما العنادية فهي التي يكون الحكم بالتنافي فيها لذات الجزئين
اي حكم بأن مفهوم احدهما منافاة للاخر مع قطع النظر عن الواقع
كما بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد في البحر والبحر
واما الاتفاقية فهي التي يحكم فيها بالتنافي لا لذات الجزئين بل بمجرد
الاتفاق اي بمجرد ان يتفق في الواقع ان يكون بينهما منافاة
وان لم يقتض مفهوم احدهما ان يكون منافيا للاخر كقولنا
الاسود الا كاتب اما ان يكون هذا اسود او كاتبا

وهي التي يكون التنافي فيها لذات الجزئين كما في الامثلة المذكورة **قال** كل واحدة من المنفصلة الثلاث اما عنادية

ص

Copyright © King Saud University